آراء المقريزي في النقود

بقلم : رفعت العوض

- آراء المقريزي في النقود

عرض المقرزي للنقود في كتابه الاغاثة ، وكتب عن موضوعين في هذا العدد تاريخ النقود في الاسلام ، وتاريخ النقود في مصر ، وفي كتابه عن هذين الموضوعين جاء فيما كتبه تحليل الأثار الاقتصادية للنقود ، وبهذا يكون المقرزي كتب عن موضوع ثالث يقترح أن يسمى اقتصاديات النقود .

- تاريخ النقود في الاسلام

تعرض المقرزي لتاريخ النقود في الاسلام وهو بصدد الحديث عن أسباب الغلاء والجماعات وعرض هذا الموضوع في ستة عشر صفحة من صفحة 47 الى 62 .

وقد ذكر أن : أول من ضرب الدينار والدرهم هو آدم عليه السلام (صفحة 47) أو قالح بن عابر بن شالخ بن ارفخشر بن سام بن نوح عليه السلام (صفحة 48) وهذا الذي ذكره يحتاج الى تحقيق تاريخي .

تاريخ النقود في الاسلام بناء على ما قاله المقريزي مر بالمراحل الآتية :

أولا: بعث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والعرب يتعاملون بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية وأقر الرسول صلى الله عليه وسلم التعامل بهذه النقود، وفرض زكاة الأموال على ذلك (ص48 ـ 51) .

ثانيا: لما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الدراهم على نقش الكروية غير أنه زاد في بعضها " الحمدلله " وفي بعضها " رسول الله " وفي بعضها "لا اله الا الله " (ص52) ، وضرب عثمان بن عفان رضي الله عنه الدارهم ونقش عليها أكبر (ص52).

ثالثا : لما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبي سفيان ضرب الدرهم ، كما ضرب الدينار وحمل بعضها صورته (ص52).

رابعا : في الفترة التي استقل فيها عبدالله بن الزبير بمكة ضرب الدرهم (المستدير) (ص52) .

خامسا : أكبر اجراءات الاصلاح النقدي جاءت مع عبدالمالك بن مروان ، حيث استقل بضرب الدينار عن الامبراطورية الرومانية (54) (1)

---

(1) ذكر المقريزي ثلاثة أسباب يمكن أن يرجع اليها قرار عبدالملك بن مروان باستقلال بدينار الدولة الاسلامية عن الامبراطورية الرومانية :(1) أن عبدالملك ضرب الدينار وكتب عليه قل هو الله أحد، وذكر النبي، فكتب اليه ملك الروم (جستنيان الثاني) أنكم قد احدثتم كذا وكذا فاتركوه والا أتاكم في دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون فعظم ذلك على عبدالملك واستشار خالد بن يزيد بن معاوية فأشار عليه أن يترك دنانير الروم وينتهي عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله فضرب الدينار والدرهم (ص 53 ـ 54).

(2) أن خالد بن يزيد بن أبي سوفيان قال لعبدالملك

يا أمير المؤمنين إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم في كتبهم أن أطول الخلفاء عمرا من قدس الله في الدرهم فعزم على ذلك ووضع السكة (ص55).

(3) أن عبد الملك نظر في أمور الأمة فقال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر، وقد جاء في الزكاة أن في كل مائتين - أو في كل خمس أوقٍ خمسة دراهم، وأشفق أن جعلها على مثال السواد (أي غير الموافية) يكون ذلك بخسا للزكاة وأن عملها على مثال الطبرية (الوافية) كان ذلك حيفا وشطط على رب المال فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة من غير بخس ولا اضرار بالناس مع موافقة ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (56)

جاهلية واسلاما. (ص63) (1)

وفي القرون الأولى من التاريخ الاسلامي كانت الالتزامات المالية على مصر مثل الخراج والجزية تجمع بالدنانير الذهبية (1)

ثانيا: ذكر المقريزي أن الفضة كانت تتخذ بمصر حليا وأواني، وأن أول ذكر للدراهم بمصر (النقود الفضية) جاء في أيام الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي (ص64) وبعد هذا التاريخ زاد استخدام الدراهم زيادة كبيرة حتى جاءت بعض الفترات التي أصبحت هي النقد وحدها، وقد ذكر المقريزي أن الدراهم أصبحت هي التي يتعامل بها أهل مصر، وأنه أدرك الأسكندرية وأهلها لا يتعاملون الا بها (ص60).

ثالثا: - بشأن الفلوس ذكر المقريزي بعض الأمور، ومنها:

(أ) في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه وأحتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث الى شيء سوى الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات (ص66)

(ب) اختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بازاء تلك المحقرات (ص67)، أي أن الفلوس استخدمت من سلع متعددة، وكان النحاس هو أشهرهذه السلع (3).

رابعا: أن أول سك للفلوس في مصر جاء في أيام الكامل الأيوبي (4) (67) ثم تتابع ضربها حتى كثرت في أيدي الناس. ومن التطورات التي حدثت في الفلوس أنه سمح لبعض عمال الدولة بضربها مقابل دفع مال

---

(1) استدل المقريزي على ذلك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: منعت العراق درهما وقفيزها، ومنعت الشام مدها ودينارها، ومنعت مصر اردبها ودينارها، فذكر صلى الله عليه وسلم كل بلد وما يختص به من كيل ونقد وأشار الى أن نقد مصر الذهب.

(2) من المعروف تاريخا أن الاصلاحات النقدية التي قام بها عبد الملك بن مروان تضمنت ضرب الدينار الذهبي على دمشق والفسطاط، وكان هذا الدينار موحدا بين هاتين المدينتين.

(3) ذكر المقريزي بعض أنواع الفلوس لبعض البلاد، من ذلك أنه في بغداد استخدم نوع من الخبر فلوسا، وفي بلاد الصين أستخدم ورق التوت، وفي صعيد مصر استخدم الودع، في الهند استخدم الملح، وفي الاسكندرية استخدم نوع من الخبز (ص68 - 70).

(4) قصة ظهور هذه الفلوس في مصر كما حكاها المقريزي: أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر وهو أبو الطاهر المحلي تستفتيه: أيحل شرب الماء أم لا؟ فقال يا أمة الله وما يمنع من شرب الماء فقالت: أن السلطان ضرب هذه الدراهم وانى أشتري القربة بنصف درهم منها ومعي درهم فريد السقاء على نصف درهم ورقا فكأني اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم، فأنكر أبو الطاهر ذلك، وأجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك فأمر بضرب الفلوس (ص67) (لأن المعاملة على هذا النحو الذي حكته المرأة أصبحت ربوية).

للحاكم (ص70). وفي سلطنة العادل كتبغا أكثر وزيره فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم وكثر ضرب الفلوس فتوقف الناس عن التعامل بها لخفتها فسمح بالتعامل بها وزنا لا عددا (ص71).

خامسا: تتابعت التطورات النقدية في مصر وعند صعود الظاهر بيبرس كانت توجد ثلاثة نقود، الفلوس وهي أكثرها، وهي النقد الرائج الغالب والذهب وهو أقل في القيمة من الفلوس. والفضة وقد قلّ الموجود منها كثيرا [1] (71 ـ 72).

اقتصاديات النقود:

المقريزي وهو يكتب عن أحوال النقود وارتفاع الأسعار جاءت في كتابته عبارات تتضمن تحليلا اقتصاديا، وما تضمنته كتابه من هذا النوع هو موضوع البحث في هذه الفترة تحت عنوان اقتصاديات النقود.

أولا: ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقي لفئات المجتمع

أثر ارتفاع الأسعار على الدخل الحقيقي لفئات المجتمع موضع اهتمام في الدراسات الاقتصادية الحديثة. وهذا الموضوع تعرض له المقريزي. ويعرض أولا ما كتبه عن ذلك، ثم يتقدم البحث لتقديم ما قاله وأهميته.

للمقريزي تقسيم لفئات المجتمع، وفئات أو أقام الناس في مصر كما يراها سبعة: القسم الأول أهل الدولة، والقسم الثاني أهل اليسار من التجار وأولوا النعمة من ذوي الرفاهية والقسم الثالث: الباعة (متوسطو الحال من التجار)، ويلحق بهم أصحاب المعايش (الحرف)، والقسم الرابع: أهل الفلح، وهم أهل الزراعات والحرث من سكان القرى والريف، والقسم الخامس: الفقراء ويعني بهم المقريزي جل الفقهاء وطلاب العلم والجند، والقسم السادس: الاجراء والحمّالون والخدم، والقسم السابع: ذو الحاجة والمسكنة (المتولون). (ص73).

هذه الاقسام لفئات المجتمع قدّم المقريزي تصوره لأثر ارتفاع الأسعار على دخولها، ويرى أن أهل الدولة وهم القسم الأول مع أنهم يستطيعون أن يزيدوا المبالغ التي يحصلون عليها الآن القيمة الحقيقية لهذه المبالغ تتناقص مع ارتفاع الأسعار، ثم إن مقدرة الناس على تلبية المطالب المالية المتزايدة لأهل الدولة تتناقص ولذلك فإن رأي المقريزي أن الخير لهذا القسم من السكان الأتزيد الأسعار، ويفهم من كلام المقريزي أن هذا القسم وهم أهل الدولة وكان عليهم اتباع سياسة اقتصادية من عناصرها عدم زيادة الضرائب على الأراضي، ومنع غلاء سعر الذهب، يقصد به جعل الوحدة من النقود الذهبية تشتري أكثر من وحدات النقود الفضية (الدراهم) والفلوس، ويلازم هذه

السياسة الاقتصادية أو يترتب عليها منع ارتفاع الأسعار، وعبارة المقريزي في هذا الصدد:

---

(1) السبب في قلة الموجود من الفضة أنّ قيمة المعدن الموجود بها أصبحت أكثر في مقابل قيمة المعدن الموجود في الفلوس، وذلك سبب أن الناس ما بأيديهم من الفضة وأتخذوها معدنا (للحلي أو لغير ذلك) ، ص 71).

فأهل الدولة لو ألهمو رشدهم ونصحوا أنفسهم لعاموا أنهم لم ينلهم ربح البتة بزيادة الأطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذي كان أصل هذا البلاء وسبب هذه المحن بل هم خاسرون (ص 74).

القسم الثاني: هم مياسير التجار والوا سعة النعمة والترف ، ويفهم من كلام المقريزي أن ثروتهم ممثلة في نقود سائلة ، وهو يرى أن هذه الفئة في حقيقة الأمر تخسر، يسري ماله فتأكلته النفقات وأتلفه اختلاف النقود (ص75) .

القسم الثالث: هم أصحاب الحرف ، وهؤلاء أجورهم تزيد، ولكن بسبب ارتفاع أثمان السلع فانه يبقى مستوى معيشة السابق لا يقتنع من الفوائد الا بالكثير جدا ... وينفق ما اكتسبه فيما لابد له منه ، ص75.

القسم الرابع :الزراع : وما كتبه المقريزي عن هذا القسم من فئات المجتمع يميز فيه بين فقراء الزراع ، وهؤلاء يضارون من ارتفاع الأسعار ، هلك معظمهم ، ص75 أما أثرياء الزراع ، فنالوا من زراعة أراضيهم أموالا جزيلة ... وفيهم من عظمت ثروته ،، ص75.

القسم الخامس: هم العلماء وطلاب العلم والجند، وهم يحصلون على مرتبات ثابتة من وظائفهم ،، من معلوم سلطان أو غيره ،، ص76. ويلحق بهؤلاء من له عقار ايراده ثابت ، وهذا القسم يضار أشد الضرر من ارتفاع الأسعار ،، فمائة درهم مثلا ... ينفقها فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما ،، ص76 .

القسم السادس : هم الأجراء والحمولون والخدم ، أي العمال ذوي الأجور المنخفضة ، فهؤلاء أضرّوا ،، ومات منهم الكثير ،، ص76 . وبسبب أن عددهم قد تناقص فان الجوز من بقي زادت .

القسم السابع: هم الذين لادخل لهم من عمل أو ثروة ويسميهم المقريزي أهل الخصاصة والمسكنة ولذلك فهم يستولون وهؤلاء ،، فمن معظمهم جوعا وبردا ولم يبق منهم الا من القليل ،، ص76.

التحليل السابق الذي قدمه المقريزي عن أثر ارتفاع الأسعار على فئات المجتمع أو بتعبيره أقسام السكان يمكن أن يجمع في الآتي : أثر ارتفاع الأسعار على فئات المجتمع يتحدد حسب طبيعة الدخل وحسب طبيعة الثروة . فاذا كان الدخل ثابتا أو يزيد ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الأسعار فان أصحاب هذا الدخل يسوء وضعهم كلما ارتفعت الأسعار

أما اذا كان الدخل يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأسعار فان أصحاب هذا الدخل يكسبون من ارتفاع الأسعار.

يختلف أيضا أثر ارتفاع الاسعار حسب طبيعة الثروة. والمثال الذي أعطاه المقريزي في هذا الصدد هو عن قسم السكان الذي تتمثل ثروته في النقود، فارتفاع الاسعار يجعل هذه الثروة تتناقص قيمتها الحقيقية بسبب ارتفاع الاسعار. كما تتناقص كميتها بسبب الانفاق منها على تكلفة المعيشة وهو انفاق يتزايد بسبب زيادة الأسعار. وفئة السكان التي تحوز ثروة من هذا النوع يسوء وضعها مع ارتفاع الأسعار.

آراء المقريزي من حيث أثر ارتفاع الاسعار على فئات السكان تقوم ايجابيا في ايطار المعارف الاقتصادية الحديثة، فتقييمه لفئات المجتمع وان كان فيه نوع من التداخل الا أن قوله بهذا التقسيم له ايجابيته، كما أن تحديده للأثر الاقتصادي لارتفاع الأسعار على كل قسم من أقسام السكان يعتبر صحيحا ويكون له من هذا الوجه ايجابيته.

ثانيا: العلاقة بين العرض النقدي والاسعار

أثر زيادة عرض النقود على الأسعار جاء ذكره عنه في أكثر من كتاب للمقريزي وأكثر ما جاء ذكره لهذا الموضوع في فصل عنوانه: فصل في ذكر تزيد من أسعار هذا الزمن وايراد طرف من أخبار هذه المحن ،، (من ص77 -) وقد كتب في هذا الفصل عن ثلاثة موضوعات. الموضوع الأول وصف حالة النقود في مصر في عصره، والموضوع الثاني وصف حال الأسعار، والموضوع الثالث الربط بين الأسعار والعرض النقدي.

(أ) وصف حال النقود:

النقود في عصر المقريزي كما أشار كانت من ثلاثة أنواع، الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس. وقد أصبحت الفلوس تمثل المعروض من النقود بصفة أساسية ان الذي استقر أمر الجمهور باقليم مصر عليه في النقد الفلوس خاصة (1) (ص77) أما النقود الذهبية ،، فان الذهب النتهي بحاضرة القاهرة (ص77).

(ب) وصف حال الأسعار:

ذكر المقريزي أسعارا كثيرة من السلع، ومن الأمثلة التي ذكرها: ،، أردب القمح 450 درهما فلوسا، والرأس الواحد من البقر خمس عشر الف درهم من الفلوس، الطائر الواحد من الدجاج مائة درهم من الفلوس الرأس الواحد من الغنم بمائتاف عن الفي درهم فلوسا، القدح من الأرز بخمسة عشر درهما فلوسا، والبطيخة الوحدة في أوان البطيخ بعشرين درهم فلوسا

(1) انتقد المقريزي هذا الوضع وقال عنه: بدعة أحدثوها وبلية ابتدؤوها لا أصل لها في ملة نبوية، ولا مستند لفعلها عن طريقة شرعية ،، (ص77).

والسكر كل رطل الى سبعين درهما فلوسا والثمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوسا والخبارة الواحدة الى درهم فلوسا ونصف، (ص77 ـ 80).

جـ) أثر العرض النقدي على الأسعار:

بعد أن ذكر المقريزي أسعار السلع وبين الغلاء الفاحش الذي انتشر بسبب ذلك بكثرة العرض النقدي المتمثل في الفلوس، " ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره، ولا أفضع من رهوله، فسدت به الأمور، واختلت به الأحوال، وآل أمر الناس بسببه الى العدم والزوال، وأشرف من أجله الاقليم على الدمار والاضمحلال " (ص80).

الربط بين ارتفاع الأسعار وزيادة العرض النقدي ذكره المقريزي في موضع آخر من كتابه : " وفي شهر ربيع الأول، يعني سنة سبع وتسعين وثلاثمائة تزايد أمر الدراهم القطع (1) ونزع السّعر (2)، واضطربت الناس (ص 65) .

وفي موضع آخر من كتابه يجسّ هذا المعنى على نحو أوضح، ففي فصل عنده تحت عنوان : فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لعرض الزمان مقام الدّاء " وهذا الفصل كما يدل العنوان يعني اقتراحا من المقريزي لعلاج ارتفاع الأسعار الذي أعتبره داء زمانه .يقول : "فاذا وفق الله تعالى اليه أمر الرّعية أن يأخذ ذلك القدر في ضرب الفضّة المعاملة فانّه يؤول أمر الناس ان شاء الله الى زوال هذا الفساد وعودهم الى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن " (ص82).

المعنى الذي يقصده المقريزي بما جاء في النّص السّابق أنّ الدّنانير الذّهبية والدراهم الفضّية والدّراهم والفلوس كانت مربوطة معا بمعدل صرف بينها ، الدّينار الذّهبي يساوي أربعة وعشرين درهما من الفضّة والدّرهم الفضّي يساوي مائة وأربعين درهما فلوسا . ولكن التطورات النقدية التي أشار اليها المقريزي أدّت الى اختفاء الدّنانير الذّهبية والدّراهم الفضّية ،وحدثت زيادة كبيرة في الدّراهم الفلوس،وأدى هذا الى زيادة الأسعار زيادة كبيرة .ولعلاج هذا الارتفاع في الأسعار اقترح المقريزي العودة الى نظام النقد الطبيعي ، حيث فيه الدّنانير الذّهبية والدّراهم الفضيّة هي أساس العرض النّقدي ، والدّراهم من الفلوس تكون محدودة في كمّيتها وتستخدم في شراء الأمور البسيطة .

ثالثا : الاصدار النقدي:

عقد المقريزي فصلا عنوانه :"فصل في بيان محاسن هذا التدبير العائد على الجسم الفقير " ويقصد بذلك اقتراحه بعلاج غلاء الأسعار بواسطة ضبط الاصدار النقدي. ومما كتبه في هذا الفصل:" ... انه قد تبين مما تقدّم أن الحال في فساد الأمور انما هو سوء التدبير لغلاء الأسعار، فلوس وفق الله من أسند اليه أمر عباده حتى رد المعاملات الى ما كانت عليه من قبل من

(1) الدراهم بالكامل
(2) ارتفع السّعر .

المعاملة بالذهب خاصة وردّهم السّلع وعوض الأعمال كلها الى الدينار أو الدرهم حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضّة المضروبة ،ورة قيم الأعمال وأثمان المبيعات الى الدرهم فكان في ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدّمار" .

"وبيان ذلك أن النقد اذا عاد الى مكانه عليه ولا وصار من يأتيه مال من خراج أرض ، أو أجرة عقار، أو معلوم سلطان أو من وقف أوقيمة عمل فانما يتناول ذلك ذهبا أو فضّة بحسب ما يراه من يلي من أمور العامّة فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج اليه من ماكول ومشروب أو ملبوس أو غيره ، فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال اذا عمل ذلك لايجد من صار اليه شيء من النقدين على ما نقرر فيشا البتة ، لأن الأسعر حينئذ اذا نسبت الى الدّرهم أو الدّينار لايكاد يوجد فيها تفاوت عما كنّا نعهد قبل هذه المحن البتة ، الأشياء معدودة بسبب غلائها أحد أمرين :الأول فساد نظر من أسند اليه النظر في ذلك وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثر في الغالب ،والثاني الجائحة التي أصابت ذلك الشيء حتى قل كما حصل في يوم لحوم الأبقار بالموت الذّريع الذي نزل بها في سنة ثمان وثمانمائة ، وماحصل في السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره في سنتي سبع وثمانمائة " (ص83 ـ 85).

النّص السابق للمقريزي يمكننا من تحليله ربطه بالاصدار النقدي . وهذا الربط يجيء من وجهين: الوجه الأول في هذا النص يتكلم عن ضرورة العودة الى ذلك تؤدي الى التضخم في عرض النقود بحيث لايمكن التوسع في اصدارها دون ضابط، فاصدار نقود ذهبية أو فضية يحكم بتوافر هذين المعدنين وهما لايتوافران بسهولة .

والوجه الثاني أن المقريزي يذكر أن النقود الذهبية أو الفضية تدفع مقابل عمل ترتب عليه انتاج سلعة (خراج أرض) أو انتاج خدمة (أو معلوم سلطان أو قيمة عمل أو أجرة عقار) .

ويقرر المقريزي أنه اذا التزم بذلك ، أي بأن النقود تدفع مقابل سلعة أوخدمة ، أي انتاج حقيقي فان الأسعار في هذه الحالة تكون في مستواها العادي . ويمكن أن نعبر عن هذا بأن اصدار النقود مربوط بحجم الناتج القومي .

الوجهان السّابقان اللذان ربطا فيهما ماقاله المقريزي بالاصدار النقدي يمكن أن يقارن بينهما وبين مايقال في الدراسة الحديثة عن النقود. ففي هذه الدّراسة كان الاصدار النقدي عندما كانت النّقود تصدر ذهبية ، أو مربوط اصدارها برصيد من الذّهب فان الاصدار كان يضبط بكمية الذّهب ، وعندما تم الخروج على قاعدة الذّهب فانّ اصدار النقود ربط بحجم الناتج القومي .

العناصر الثلاثة السابقة التي عرضت تحت عنوان : اقتصاديات النقود ، والعناصر الثلاثة هي ارتفاع الأسعار والدخل

الحقيقي لفئات المجتمع ، والعلاقة بين العرض النقدي والأسعار، وتنظيم الاصدار النقدي، هذه العناصر يمكن أن يعاد العمل عليها معا باعتبار ماقاله المقريزي فيهما يمثل كتلة واحدة . واعادة العمل عليهما يمكن أن تمكن من صياغة نظرية لكمية النقود تتشابه مع نظرية كمية النقود المعروفة في الدراسات الاقتصادية الحديثة . ومعروف أنه فيهذه النظرية يتم الربط بين أربعة متغيرات كمية النقود (الأساس النقدي) وسرعة تداولها هذا جانب وحجم الانتاج ومستوى الأسعار وهذا هو الجانب الثاني.

في العناصر الثلاثة المشار اليها ربط المقريزي بين النقود والأسعار وحجم الانتاج واعتبر أن الأسعار تزيد بسبب زيادة الاصدار النقدي (الدراهم الفلوس) . ويفهم من كلامه أن زيادة الاصدار النقدي لم يكن يقابلهما زيادة في حجم الانتاج (القومي).

رابعا : انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع الأسعار .

علاج ارتفاع الأسعار بضبط الاصدار النقدي الذي اقترحه المقريزي عقد فصلا كاملا للدفاع عنه وفي ثنايا دفاعه أعطى مثالين لانخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب زيادة الاصدار النقدي (دون أن يقابل هذا بزيادة حقيقية في السلع) كتب عن المثال : الأول " أنك تجد مثلا الواحد من أهل الطبقة الوسطى اذا كان معلومه في الشهر ثلاثمائة درهم ، حسابا عن كل يوم عشرة دراهم ، فانه كان قبل هذه المحن اذا أراد النفقة على عياله يشتري لهم من هذه العشرة دراهم الفة مثلا ثلاثة أرطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلا درهمين ، ويقضي غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم انما تصير اليه العشرة فلوسا زنتها عشرون أوقية فاذا أراد أن يشتري ثلاثة أرطال لحم فانما يأخذها بسبعة وعشرين درهما فلوسا ويصرف في توابلها وما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته الأربعة وثلاثين درهما فلوسا ... فلو وفق الله تعالى من أسند اليه أمور العباد الى ردّ النقود على ماكانت عليه أولا، لكان صاحب هذه العشرة دراهم اذا قبضها فضّة رآها على حكم أسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه (ص 86 ـ 87) .

المثال الثاني الذي كتبه المقريزي كان عن ايرادات السّلطة وبيان أثر نقص القوة الشرائية للنقود عليها (84 ـ 85) .

ومن المثالين يتبين أن المقريزي كان واضحا عنده أن زيادة الاصدار النقدي دون أن يقابل ذلك زيادة في السّلع ، أي زيادة الانتاج ، هذه الزّيادة في الاصدار النّقدي سوف تؤدي الى أن تنخفض القوة الشّرائية للنقود، بحيث وعلى نحو ما أوضح المقريزي ، فان النقود الأكثر تشتري سلعا أقل ممّا كانت تشتريه النّقود الأقل.